

Distr.: General
27 December 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 31 آذار/مارس 2023

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير، الذي يكمل تقرير الأمين العام عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين (A/77/231)، معلومات عن أنشطة الصندوق، ويعرض على وجه الخصوص التوصيات المتعلقة بالمنح التي اعتمدها مجلس أمناء الصندوق في دورته السادسة والخمسين المعقودة في جنيف في الفترة من 10 إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

ألف - تقديم التقرير

1- أعد هذا التقرير عملاً بقراري الجمعية العامة 151/36 و 143/74 وهو يكمل تقرير الأمين العام عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب المقدم إلى الجمعية العامة⁽¹⁾. ويتضمن معلومات محدثة عن أنشطة الصندوق، لا سيما التوصيات التي اعتمدها مجلس أمناء الصندوق في دورته السادسة والخمسين التي عقدت في جنيف من 10 إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

باء - ولاية الصندوق

2- يجوز للصندوق أن يتلقى التبرعات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد. ووفقاً لولاية الصندوق المبينة في قرار الجمعية العامة 151/36 وللممارسات التي أرساها مجلس الأمناء منذ عام 1982، يقدم الصندوق منحاً إلى قنوات المساعدة المكروسة التي تعرض مقترحات مشاريع تتعلق بتقديم المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية والمالية والقانونية والإنسانية أو غيرها من أشكال المساعدة المباشرة المقدمة إلى ضحايا التعذيب وأفراد أسرهم، وتشمل تلك القنوات، على وجه الخصوص، المنظمات غير الحكومية ورابطات الضحايا وأفراد أسرهم والمستشفيات الخاصة والعامة ومراكز المساعدة القانونية ومكاتب المحاماة المدافعة عن الصالح العام.

جيم - إدارة الصندوق وتركيبه مجلس الأمناء

3- يتولى الأمين العام إدارة الصندوق عن طريق مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) وبناءً على مشورة مجلس الأمناء الذي يتألف من خمسة أعضاء يعملون بصفتهم الشخصية ويعينهم الأمين العام مولىً الاعتبار الواجب لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل وبالتشاور مع حكوماتهم. ويتألف مجلس الأمناء حالياً من سارة حسين (بنغلاديش)، وفلاديمير يوفيتش (صربيا)، وخوان إرنستو منديز (الأرجنتين)، ولورانس موروغو موتي (الرئيس، كينيا)، وفيفيان ناشانسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية).

ثانياً - إدارة المنح

ألف - معايير المقبولية

4- ترد المعايير المتبعة لقبول المشاريع في المبادئ التوجيهية للصندوق⁽²⁾. وتقتضي المبادئ التوجيهية أن تقدّم مقترح المشروع قناة مساعدة معتمدة، مثل المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك رابطات الضحايا وأفراد أسرهم والمستشفيات الخاصة والعامة ومراكز المشورة القانونية ومكاتب المحاماة المدافعة عن الصالح العام. ويتعين أن تكون الجهات المستفيدة ضحايا تعذيب و/أو أفراد أسرهم. وتُعطى

(1) A/77/231.

(2) "United Nations Voluntary Fund for Victims of Torture: guidelines for the use of applicants and grantees"، مبادئ توجيهية اعتمدها مجلس الأمناء خلال دورته الحادية والخمسين، في 7 تموز/يوليه 2020، وعدلها في فترة ما بين الدورات في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2022. متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/sites/default/files/2021-11/Guidelines-UN-Torture-Fund2021_EN.pdf.

المنح للمشاريع التي تقدم مساعدة مباشرة إلى ضحايا التعذيب، والتي قد تشمل تقديم مساعدات طبية أو نفسية أو معونة لإعادة الإدماج الاجتماعي أو المالي، إضافة إلى أشكال شتى من المساعدة القانونية للضحايا أو أفراد أسرهم، بما في ذلك المساعدة في التماس الجبر أو التقدم بطلبات لجوء. وتقضي القاعدة العامة بأن تقدّم المنح السنوية إلى المشاريع، على أساس سنوي، لمدة أقصاها 10 سنوات متتالية رهناً بتقييم مُرض للمشروع وبتوافر الأموال.

5- ورهناً بتوافر الأموال، يتلقى الصندوق أيضاً مشاريع تسعى إلى تنظيم دورات تدريبية أو أنشطة بناء القدرات للعاملين في مجال الرعاية الصحية أو غيرهم من مقدمي الخدمات. وقد تتخذ هذه المشاريع شكل دورات تدريبية أو حلقات عمل أو حلقات دراسية أو مؤتمرات أو تدريب بين الأقران أو تبادل للموظفين ومن شأنها أن تقضي إلى زيادة القدرة على تقديم الرعاية المهنية إلى الضحايا. ويجب أن تُنفذ أساساً لفائدة الموظفين الفنيين من المنظمة المقدمة للطلب. ولا تُقبل طلبات الحصول على منح للمشاريع التي تشمل إجراء بحوث أو دراسات أو إصدار منشورات أو أنشطة مماثلة أخرى.

6- وخارج دورة المنح العادية، ورهناً بتوافر الأموال، يقدم الصندوق أيضاً المساعدة الطارئة إلى المشاريع المقدمة في إطار إجراء الصندوق لطوارئ فترة ما بين الدورات، على النحو المبين في مبادئه التوجيهية. ويجوز تقديم منح عاجلة في إطار ظروف استثنائية مثل الارتفاع المفاجئ في عدد ضحايا التعذيب الذين تجب مساعدتهم بسبب أزمة إنسانية، بما في ذلك النزاعات المسلحة أو الحروب أو الكوارث الطبيعية. ويجوز تقديم منح عاجلة أيضاً عندما تسفر تلك الأزمة عن وضع خطير يستحيل معه على منظمة ما مواصلة تقديم المساعدة إلى الجهات المستفيدة (مثل تدمير المباني أو المكاتب)، بغية تمكين تلك المنظمة من استئناف أنشطتها.

باء - رصد المنح وتقييمها

7- تُجري أمانة الصندوق تقييماً شاملاً لجميع طلبات المنح عن طريق استعراض مستندي. وبوجه عام، وفي إطار تقييم طلبات المشاريع، تجري أيضاً زيارات إلى المنظمات قبل تقديم منحة لمقترح مشروع جديد. وتُجرى أيضاً زيارات رصد منتظمة للمشاريع الجارية التي يُلتَمَس تجديد دعم الصندوق لها بهدف تقييم تنفيذ المشاريع الممولة وأثرها. وأعدت أمانة الصندوق دليلاً داخلياً عن القيام بزيارات للمشاريع الممولة أو المزمع تمويلها لكفالة الاتساق في عملية التقييم.

8- واستأنفت الزيارات الميدانية في ظل رفع معظم قيود السفر المتعلقة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على الصعيد العالمي. وفي عام 2022، ومن أجل تصفية الأعمال المتراكمة الناجمة عن الجائحة، نظمت الأمانة 101 زيارة لمقدمي طلبات المشاريع في إطار التقييم التقني، وهي الزيارات التي قامت بها الأمانة وموظفون آخرون من مفوضية حقوق الإنسان والمكاتب الميدانية وأعضاء مجلس الأمناء.

ثالثاً - الوضع المالي للصندوق

9- وفي عام 2022، تلقى الصندوق تبرعات وتعهدات من 20 دولة عضواً، بالإضافة إلى هبات عامة، بلغت في مجموعها 9 575 089,36 دولاراً. وبقل هذا المبلغ بنحو 1 000 000 دولار عن المبلغ المحصل في عام 2021، غير أن حصول الصندوق على مبلغ 10 526 415 دولاراً، أبقى على المبلغ المتاح للمنح مستقراً نسبياً، في ضوء الترحيل الذي نشأ أثناء الجائحة وإلغاء بعض المنح. وتلقى الصندوق على مدى السنوات الخمس الأخيرة أموالاً بلغ متوسطها السنوي ما بين 8 ملايين و9 ملايين دولار. ورحب مجلس الأمناء بجميع التبرعات التي مُنحت والتعهدات التي قطعت. ومع ذلك، لا يزال هناك عجز هذا

العام يبلغ حوالي 5 000 000 دولار مقارنة بالطلبات المؤهلة المقدمة للحصول على منح المساعدة المباشرة. ونتيجة لذلك، لم يتمكن الصندوق من دعم المشاريع أو تقديم منح أكبر كان من شأنها أن تساعد ما يقرب من 21 000 ضحية من ضحايا التعذيب وأفراد أسرهم في عام 2023.

10- ويسعى مجلس الأمناء، بالتنسيق الوثيق مع أمانة الصندوق وقسم الجهات المانحة والعلاقات الخارجية التابع لمفوضية حقوق الإنسان، إلى الحصول على مستوى مرض من تبرعات الجهات المانحة بصورة أكبر، وهو ما تدعو الحاجة إليه للاستجابة للواقع الراهن لضحايا التعذيب وأفراد أسرهم في جميع أنحاء العالم. وتشير التقديرات إلى أن إيرادات سنوية لا يقل متوسطها عن 13 مليون دولار ضرورية للاستجابة على نحو كاف لطلبات التمويل التي يتلقاها الصندوق من مراكز إعادة التأهيل وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني كل عام، وهو مبلغ لا يمثل سوى جزء بسيط من الاحتياجات المقدرة لمساعدة ضحايا التعذيب في جميع أنحاء العالم. ويبين الجدول أسفله التبرعات والتعهدات التي تلقاها الصندوق حتى 5 كانون الأول/ديسمبر 2022.

التبرعات والتعهدات الواردة في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2022
(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	المبلغ	تاريخ الاستلام
<i>التبرعات</i>		
النمسا	20 283,98	11 آب/أغسطس 2022
كندا (تشمل تبرعاً قدره 30 340,63 دولاراً من حكومة كيبيك)		
	47 694,01	19 نيسان/أبريل 2022
	30 340,63	1 آب/أغسطس 2022
تشيكيا	8 102,50	29 أيلول/سبتمبر 2022
الدانمرك	703 565,09	24 حزيران/يونيه 2022
فرنسا	96 899,22	19 تشرين الأول/أكتوبر 2022
ألمانيا	96 899,22	21 تشرين الأول/أكتوبر 2022
الهند	50 000,00	11 آب/أغسطس 2022
أيرلندا	140 918,58	16 حزيران/يونيه 2022
إيطاليا	10 141,99	12 آب/أغسطس 2022
الكويت	10 000,00	27 نيسان/أبريل 2022
ليختنشتاين	80 472,10	22 آذار/مارس 2022
لكسمبرغ	16 741,07	8 شباط/فبراير 2022
بيرو	1 865,53	10 كانون الثاني/يناير 2022
قطر	29 997,00	24 آب/أغسطس 2022
الإمارات العربية المتحدة	20 000,00	1 آب/أغسطس 2022
الولايات المتحدة الأمريكية	8 000 000,00	19 تشرين الأول/أكتوبر 2022
الهبات العامة	251,06	

الجهة المانحة	المبلغ	تاريخ الاستلام
مجموع التبرعات	9 364 171,98	
<i>التعهدات</i>		
أندورا	10 288,07	
شيلي	4 980,00	
المكسيك	10 000,00	
النرويج	185 649,31	
مجموع التعهدات	210 917,38	
مجموع التبرعات والتعهدات	9 575 089,36	

رابعاً - دورة مجلس الأمناء السادسة والخمسون

11- عقد مجلس الأمناء دورته السادسة والخمسين من 10 إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022. ونظر مجلس الأمناء في مقترحات التمويل وقدم توصيات بشأن المنح التي ستقدم إلى المنظمات المستفيدة لتمويل أنشطتها التي يُعتمد تنفيذها في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

12- وفي دورة مجلس الأمناء السادسة والخمسين، كان لدى الصندوق مبلغ صاف قدره 10 665 049,19 دولاراً متاحاً لمنحه في إطار تمويل أنشطة عام 2023، وسيخصّص أساساً لمنح دعم الخدمات الحيوية المقدمة إلى ضحايا التعذيب وأفراد أسرهم. وحُسب المبلغ المتاح لتوزيعه على المشاريع (90 في المائة) بعد خصم تكاليف دعم البرامج، والاحتياطي النقدي التشغيلي، والنفقات المتوقعة على الأنشطة غير المتصلة بالمنح (10 في المائة).

13- واستعرض مجلس الأمناء خلال الدورة ما مجموعه 261 مقترح مشروع مقبولاً تلقته الأمانة وقبّله للحصول على منح عام 2023: وسعى 237 طلباً إلى تقديم مساعدة مباشرة إلى ضحايا التعذيب وأسرهم؛ وكان الغرض من 24 طلباً هو بناء القدرات في مجال إعادة التأهيل. وكان المبلغ الإجمالي المطلوب للتمويل 15 808 680,50 دولاراً، بما في ذلك 13 931 924,89 دولاراً لمشاريع المساعدة المباشرة.

14- وتمشياً مع الإجراء المعمول به لتقديم المنح، استعرض الصندوق مقترحات المشاريع على أساس تنافسي، مولياً الاعتبار للجدارة والاحتياجات الموثقة المتصلة بكل طلب، على النحو المبين في تقييمات الأمانة. وأخذ في الاعتبار أيضاً تكامل الطلبات مع مبادرات أخرى، وعدد سنوات الدعم المستمر من الصندوق للمشروع نفسه والإيرادات المتاحة.

15- وأوصى المجلس بتقديم ما مجموعه 190 منحة سنوية للمشاريع التي ستنفذ في 90 بلداً في عام 2023، بمبلغ إجمالي قدره 9 146 000 دولار. ومن بين تلك المشاريع، كان هناك 184 مشروعاً في مجال تقديم خدمات المساعدة المباشرة إلى ضحايا التعذيب (8 931 000 دولار) و6 مشاريع في مجال التدريب وبناء القدرات (215 000 دولاراً) بهدف تعزيز قدرات المنظمات المستفيدة على تقديم هذه الخدمات. ويفضل المساعدة المالية الحيوية التي يقدمها الصندوق، من المتوقع أن يحصل زهاء 53 389 ضحية وأسرهم في جميع أنحاء العالم على خدمات إعادة التأهيل وأشكال أخرى من المساعدة الملموسة

في غضون عام 2023. ومقارنة بالعام الماضي، سجلت زيادة طفيفة في عدد المنح والمبلغ الممنوح (182 منحة بقيمة 8 771 000 دولار في عام 2022).

16- ولضمان مستوى مرض من المساواة بشأن كل منحة، حافظ مجلس الأمناء على متوسط مبلغ المنح السنوي لعام 2023 قُدر بحوالي 48 130 دولاراً، مقارنة بمتوسط قدره 48 271 دولاراً في العام الماضي. وتوزعت المنح جغرافياً على النحو التالي:

(أ) 27 في المائة في دول آسيا والمحيط الهادئ؛

(ب) 22 في المائة في أوروبا الغربية ودول أخرى (مع الإشارة إلى أن أغلبية المستفيدين من المشاريع أشخاص متنقلون من مناطق أخرى)؛

(ج) 21 في المائة في الدول الأفريقية؛

(د) 15 في المائة في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(هـ) 15 في المائة في دول أوروبا الشرقية.

17- واستناداً إلى الاتجاهات الحالية والإيرادات المتاحة، أوصى مجلس الأمناء أيضاً بتخصيص مبلغ إضافي قدره 605 046 دولاراً للاستجابة لطلبات المساعدة الطارئة التي قد ترد خلال عام 2023 عن طريق إجراء المنح العاجلة للصندوق لفترة ما بين الدورات.

18- وتمكن الصندوق، في إطار إجراءاته الطارئة في عام 2022، من تقديم دعم مالي مجموعه 368 976 دولاراً لتمويل خمسة مشاريع في أربع مناطق من العالم، من أجل الإغاثة الفورية لأكثر من 2 000 ضحية تعذيب. وقد وردت طلبات إضافية وهي قيد التقييم حالياً. وقدمت منح في إطار إجراءات الطوارئ لدعم خدمات إعادة التأهيل الحيوية في سياقات تستوفي المعايير التالية: التغير المفاجئ في الظروف؛ وتزايد احتياجات ضحايا التعذيب؛ والحاجة إلى استجابة فورية.

19- وواصل مجلس الأمناء النظر في أثر الجائحة العالمية على وقوع التعذيب وخطر التعرض له في جميع أنحاء العالم، وزيادة تعرض بعض ضحايا التعذيب للفيروس (مثل الأشخاص مسلوبو الحرية) والقيود المفروضة على الحصول على العلاج الطبي والمعونة الإنسانية وخدمات أساسية أخرى. وأخذت في الحسبان أيضاً قدرة المنظمات على مواصلة تقديم المساعدة عن بعد أو بوسائل أخرى، حسب الاقتضاء، عند رصد إنفاذ المنح وفي القرارات المتعلقة بالمنح المقبلة. وواصل الصندوق السماح بإجراء تعديلات مبررة في الميزانية⁽³⁾ وتمديدات غير مكلفة⁽⁴⁾ لتمكين المنظمات من مواصلة الوصول إلى الضحايا، في ظل كفاءة المساواة بشأن استخدام الأموال عن طريق التكيف مع الظروف المتغيرة.

20- وفي عام 2022، عولجت جميع المنح وصرفت لأول مرة عن طريق نموذج أوموجا لإدارة الجهات المانحة، اللازم لجميع كيانات الأمانة العامة. وسُجلت الجهات المستفيدة من منح الصندوق أيضاً في بوابة شركاء الأمم المتحدة، وهي منصة إلزامية جديدة تسمح بإجراء تقييم مستوف للعناية الواجبة وشائع بين جميع كيانات أمانة الأمم المتحدة. ولا يزال يتعين على نموذج أوموجا لإدارة الجهات المانحة الجديد أن ينشئ واجهة بينية خارجية متاحة للمنظمات، وإصدارات لغوية بالإضافة إلى اللغة الانكليزية أو وظائف المستودع أو التتبع. ولذلك واصل الصندوق تشغيل نظامه المخصص لإدارة الجهات المانحة،

(3) “United Nations Voluntary Fund for Victims of Torture: guidelines for the use of applicants and grantees”, para. 101.

(4) المرجع نفسه، الفقرة 53.

الذي أنشئ وفقاً لمواصفاته، من أجل جملة أمور منها الاستمرار في تلقي الطلبات باللغتين الفرنسية والإسبانية وإعداد تقارير تحليلية لتقييم الآثار. وبناء على توصية مجلس الأمناء، خُصصت موارد إضافية من الموظفين لمعالجة الآثار العملية المترتبة على الانتقال إلى نموذج أوموجا لإدارة الجهات المانحة واستباق التأخيرات المحتملة في الدفع.

خامساً - ضيق الحيز المدني، بما في ذلك الأعمال الانتقامية

21- يواصل المناخ العالمي المتسم بتقلص الحيز المدني تأثيره في قدرات الجهات المستفيدة من المنح على تقديم المساعدة المباشرة لضحايا التعذيب، بما في ذلك في حالات الطوارئ. وفي هذا السياق، تقاومت المخاطر التي تواجهها الجهات المستفيدة من المنح، بما يشمل التعرض لأعمال انتقامية، بسبب عملها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها الصندوق.

22- ففي عام 2022، أبلغت ست جهات مستفيدة من المنح عن إغلاق العملية من دون مسوغ، مما أدى إلى إلغاء إحدى المنح، وألغيت منحة إضافية بسبب مخاوف أمنية للجهة المستفيدة من المنحة. وفي التقرير المتعلق بالتعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والخمسين⁽⁵⁾، أبلغ الأمين العام عن وقوع حوادث ضد سبع جهات مستفيدة من المنح وأخرى من المشاريع. وأبلغت جهات مستفيدة من المنح مجلس الأمناء وأمانة الصندوق بالصعوبات التي تواجهها في التقدم بطلبات الحصول على منح وفي تنفيذ المشاريع بسبب حلّها أو بسبب القيود الإدارية ومداهمات مباني المكاتب وانتهاكات حقوق الإنسان في حق الموظفين وعقوبات أخرى تعترض عملهم. وفي آذار/مارس 2022، اعتمد مجلس الأمناء إجراءات جديدة للرد على الحوادث التي تتعرض لها الجهات المستفيدة من المنح.

سادساً - الذكرى السنوية الأربعون للصندوق

23- تواصلت أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للصندوق في عام 2022، وفقاً لما قرره مجلس الأمناء⁽⁶⁾. وفي ختام الاحتفالات، نظم الصندوق حدثاً في شيلي في 24 حزيران/يونيه 2022، سلط فيه الضوء على الروابط التاريخية التي تربط الصندوق بذلك البلد، ونشر 40 ملفاً شخصياً للضحايا والممارسين لتبيان أثر عمله على مدى أربعة عقود. وعرضت قصص بعنوان "الطريق إلى الجبر" (The road to redress) تصور أفراداً نجوا من أحداث يصعب استيعابها وتمكنوا من إعادة بناء حياتهم ورد الجميل.

24- وفي سياق الاحتفالات، قرر الصندوق الوقوف على مدى تأثيرها. فأوصى مجلس الأمناء بإجراء تقييم للأثر في عام 2023، بهدف تقييم عمل الصندوق من خلال جمع الأدلة وتحليلها. وسيركز التقييم على أهمية الصندوق وكفاءته وفعاليته، مما سيؤدي إلى تقديم توصيات بإدخال تحسينات، بما في ذلك وضع نظم وأدوات للرصد والتقييم والتعلم والمساءلة والوصول بها إلى المستوى الأمثل. وستجري هذه العملية بالتوازي مع عملية صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة الذي يشاطر الصندوق أمانة مشتركة في مفوضية حقوق الإنسان، والذي يحتفل حالياً بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشائه.

(5) A/HRC/51/47.

(6) A/HRC/49/63، الفقرات من 23 إلى 26.

25- كما أتاحت الذكرى السنوية فرصة لبناء شراكة استراتيجية مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وشارك رئيس مجلس أمناء الصندوق، السيد موروغو موتي، في الدورة العادية الثالثة والسبعين للجنة التي عقدت في بانجول. وأدلى رئيس مجلس الأمناء ببيان خلال الدورة أدكى فيه الوعي بالصندوق وباحتياجات ضحايا التعذيب. وشارك الرئيس أيضاً في منتدى المنظمات غير الحكومية الذي سبق دورة اللجنة. وشاركت أكثر من 50 منظمة غير حكومية في نشاط جانبي نظمته الصندوق بعنوان "مساعدة الناجين من التعذيب وأشكال الرق المعاصرة في أفريقيا" (Aiding survivors of torture and contemporary forms of slavery in Africa). وكان من بين المتحدثين رئيس مجلس الأمناء وممثلون عن الجهات المستفيدة من المنح. وأتاحت مشاركة الصندوق فرصة غير مسبقة للتواصل مع منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء القارة الأفريقية. ومن المرجح أن تؤدي هذه الرؤية المتزايدة إلى مجموعة أكبر من مقدمي الطلبات في العام المقبل. كما مهدت هذه الأنشطة الطريق لتعزيز التعاون مع اللجنة في المستقبل.

سابعاً- التبرع

26- تُشجّع الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الكيانات العامة والخاصة على التبرع للصندوق. ومن المهم الإشارة إلى أن الصندوق لا يتلقى سوى تبرعات مخصصة له على وجه التحديد. وللاستزادة من المعلومات عن كيفية التبرع ومن التفاصيل عن الصندوق، يرجى من الجهات المانحة الاتصال بالجهة التالية:

Secretariat of the United Nations Voluntary Fund for Victims of Torture
Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
United Nations, 1211 Geneva 10, Switzerland
Email: ohchr-unvfvf@un.org; telephone: +41 22 917 9376.

ثامناً- الاستنتاجات والتوصيات

27- في عام 2022، قدم الصندوق منحاً لحوالي 182 منظمة من منظمات المجتمع المدني تقدم خدمات طبية ونفسية واجتماعية وقانونية مباشرة لأكثر من 46 500 ضحية من ضحايا التعذيب في 91 بلداً في جميع أنحاء العالم. ويواصل الصندوق الاضطلاع بدور داعم لا غنى عنه للمنظمات التي تقدم مساعدة متخصصة ذات أهمية بالغة لضحايا التعذيب وأسره، من خلال تقديم المساعدة المباشرة بنزاهة.

28- وعلى الرغم من الحظر المطلق للتعذيب، إلا أن ممارسته ما زالت قائمة في جميع أنحاء العالم. وتتأثر مجموعة واسعة من الضحايا، لا سيما المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء والأشخاص المتنقلين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين والصحفيين والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والأطفال والنساء في النزاعات المسلحة والأشخاص المنتمين إلى أقليات وضحايا الاختفاء القسري والشعوب الأصلية. وفي هذه السياقات، يكمل النهج التشغيلي للصندوق عمل آليات الأمم المتحدة الأخرى التي تكافح التعذيب. وغالباً ما تكون الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي يدعمها الصندوق في خط المواجهة للاستجابة لاحتياجات ضحايا التعذيب، رغم التحديات الهائلة، بما في ذلك القيود المفروضة على الحيز المدني.

29- وكما شددت على ذلك آليات الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب، فإن الأعمال الانتقامية والتدابير التقييدية والانتقامية التي تنفذ في حق منظمات المجتمع المدني وضحايا التعذيب الذين يلتمسون الانتصاف من خلال آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان آخذة في الازدياد في جميع مناطق العالم، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة على حسن سير عمل الصندوق وعملياته، وعلى وجه الخصوص على إيصال الجهات المستفيدة من منح الصندوق في الميدان المساعدة إلى ضحايا التعذيب. وحث مجلس أمناء الصندوق الدول على كفالة بيئة آمنة وتمكينية لمنظمات المجتمع المدني، بغية حماية عملها في توفير سبل الانتصاف لضحايا التعذيب. وفي هذا الصدد، من المهم تعزيز الروايات الإيجابية عن المجتمع المدني ومساهمته في المجتمع، لا سيما فيما يتعلق بتوفير خدمات إعادة التأهيل الحيوية لضحايا التعذيب.

30- ويحتاج الصندوق إلى توسيع قاعدة مانحيه والحصول على تبرعات لا تقل عن 13 مليون دولار سنوياً كي يلبى بما يكفي الطلبات الكبيرة على المساعدة التي يتلقاها من مراكز إعادة التأهيل وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، رغم أن احتياجات ضحايا التعذيب في جميع أنحاء العالم أكبر بكثير في الواقع العملي. ففي عام 2022، تلقى الصندوق 20 تبرعاً وتعهداً، فضلاً عن هبات عامة، بلغت إجمالاً 9 575 089,36 دولاراً. وفي كل عام، يتعين على الصندوق رفض عشرات الطلبات بسبب نقص الموارد الكافية. وبسبب انخفاض التبرعات مقارنة بالعام الماضي، إلى جانب العجز السنوي مقارنة بطلبات المشاريع المؤهلة، لم يتمكن الصندوق من دعم المشاريع التي كان من شأنها أن تساعد الآلاف من ضحايا التعذيب وأسرهم. ويدعو الأمين العام الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى التبرع بسخاء للصندوق، مشيراً إلى أن التبرعات هي خير مثال على التزام الدول بالقضاء على التعذيب، تماشياً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويواصل الصندوق أداء دور داعم لا غنى عنه للمنظمات التي تقدم مساعدة متخصصة لضحايا التعذيب وأسرهم في جميع أقطار العالم.